الأمم المتحدة S/PV.9892

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9892**

الاثنين، 7 نيسان/أبريل 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد شهيد تيجان كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-09093 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والفريق أرولدو لاثارو ساينث، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ والفريق أوليسيس دي ميسكيتا غوميز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

إن القصد من هذه الجلسة هو أن تكون تفاعلية قدر الإمكان. ونتطلع إلى تبادل الأسئلة بين أعضاء المجلس وقادة القوات.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للتكلم خلال المؤتمر السنوي لرؤساء العناصر العسكرية هنا في نيويورك. ويسعدني أيضاً أن ينضم إليّ اثنان من قادة القوات، وهما الفريق أرولدو لاثارو، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، والفريق أوليسيس دي ميسكيتا غوميز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن هذا التجمع السنوي يمثل فرصة لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بالسلام والأمن من خلال العمل الحاسم الذي تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسينظر قادة القوات هذا الأسبوع في دراسات حالات إفرادية وسيجرون استعراضاً منهجياً للتحديات وأفضل الممارسات، متعمقين في مواضيع حيوية مثل مبادرات الاتصالات الاستراتيجية وندرة الموارد والتقدم المحرز في مجالات المرأة والسلام والأمن وحماية المدنيين والاستفادة من التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام والدور المحوري للتدريب في تحسين عمليات حفظ السلام وتكييفها.

وقبل أن أواصل حديثي، أود أن أعرب عن امتناني لألمانيا لاستضافتها الاجتماع الوزاري المقبل لحفظ السلام في برلين في أيار/مايو. وستكون تلك فرصة مهمة للغاية لإجراء مناقشات رفيعة المستوى بشأن مستقبل حفظ السلام والإصلاحات الضرورية ذات الصلة. وبالطبع، نأمل أيضاً أن يمثل الاجتماع فرصة للدول الأعضاء للاتفاق على نهج جماعي لمواجهة التحديات الحالية التي تواجه حفظ السلام وتكييف العمليات القائمة والعمل معنا للإعداد لعمليات حفظ سلام جديدة محتملة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أركز على استمرار أهمية وظيفة مراقبة وقف إطلاق النار وتطورها والدور المستقبلي المحتمل لها باعتبارها إحدى أقدم المهام والكفاءات الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد اعتُبر حفظ السلام منذ بدايته وسيلة لمراقبة وقف إطلاق النار أو الهدنة وشكلت هذه المهمة المبادئ الأساسية والأخلاقيات التشغيلية لبعثاتنا. وتمثلت الولاية الأصلية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في توفير المراقبة النزيهة والإبلاغ الدقيق ودعم بناء الثقة في العمليات السياسية الرامية إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية.

وتتوقف المراقبة الفعالة لوقف إطلاق النار بشكل حاسم، الآن كما في السابق، على الالتزام الصارم بمبادئ حفظ السلام الأساسية المتمثلة في الموافقة والحياد وعدم استخدام القوة لضمان أن يُنظر إلى حفظة السلام في جميع الأوقات على أنهم مراقبون موثوقون وغير متحيزين يستطيعون تسجيل الحوادث والإبلاغ عنها بدقة. وتتزايد دينامية البيئة العملياتية اليوم وغالباً ما تسودها تهديدات هجينة تطمس الحدود بين المجالات. وفي هذا السياق، لم يعد من الممكن أن تقتصر مراقبة وقف إطلاق النار على مجرد الوجود، بل أصبحت تتطلب الفهم السريع لما يحدث على الأرض والتصرف بناءً على ذلك. وتوفر لنا التطورات التكنولوجية اليوم القدرة على توسيع نطاق تأثيرنا وزيادته وعلى الاستخدام الفعال للموارد من خلال نشر قدرات المراقبة بما يتجاوز كثيرا المناطق التقليدية المنزوعة السلاح. وتسمح لنا هذه القدرات بمراقبة بيئات شاسعة ومعقدة بشكل شبه آني، متغلبين بذلك على قيود الأساليب القديمة التي كانت تعتمد في المقام الأول على الوجود المادي. وبالتالي، يمكن أن تساعدنا التكنولوجيا على تنفيذ استراتيجيات متماسكة تستند إلى مبادئ الموافقة والحياد وعدم استخدام القوة – وذلك بالطبع باستثناء حالة الدفاع عن الولاية والدفاع عن النفس. ويجب أن تُدمَج في إطار عملية سياسية تستند إلى دعم موحد من الدول الأعضاء، ولا سيما مجلس الأمن.

إن استراتيجيتنا للتحول الرقمي، في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، راسخة بقوة ضمن استراتيجياتنا، وهي مصممة لتعزيز بعثاتنا من خلال توفير أدوات أفضل لسرعة الكشف عن الانتهاكات وتنسيق الاستجابات بفعالية والحفاظ على ثقة المجتمعات التي تخدمها تلك البعثات. وتتيح المنصات المتكاملة تتبع انتهاكات وقف إطلاق النار بصورة شبه آنية، بينما تيسر الأدوات المتنقلة الإبلاغ السريع عن الحوادث والتحقق منها.

وعلى سبيل المثال، فقد غيرت منصة Unite Aware طريقة مراقبتنا للمناطق ذات الأهمية الحيوية. وفي قبرص، تستفيد البعثة من هذه الأداة المشتركة للإلمام بالحالة في مراقبة المنطقة العازلة والتحول من الاستجابات التي تندرج في إطار رد الفعل إلى اتخاذ قرارات استباقية قائمة على البيانات.

وسيتعين علينا في جهودنا للمراقبة مستقبلا التصدي لتهديدات تتجاوز المجالات المادية التقليدية. فعمليات التأثير والهجمات السيبرانية والتهديدات الهجينة الأخرى تشكل تحديا لنماذجنا التقليدية وتتطلب أساليب جديدة ومبتكرة.

(تكلم بالفرنسية)

أعاد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) تأكيد أهمية حفظ السلام بوصفه أداة من أدوات الأمم المتحدة، مشدداً على ضرورة تكيفه مع التحديات الجديدة والواقع الجديد. وقد اتخذنا بالفعل خطوات في هذا الاتجاه.

ففي لبنان، على سبيل المثال، وفي سياق تغيّر جذري منذ وقف الأعمال العدائية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اتخذت القوة المؤقتة وضعاً جديداً من خلال الأهداف الخمسة لخطتها للتكيف لتستجيب تماماً للواقع الجديد وتؤدي دوراً فعالاً في دعم الأطراف في الالتزام بوقف الأعمال العدائية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعا المجلس مؤخراً إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعرب عن استعداده للنظر في دور محتمل لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ورصد اتفاق لوقف إطلاق النار. والبعثة على استعداد للاضطلاع بهذا الدور إذا ما كلفها مجلس الأمن بذلك. وخلال زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس، رحّب الرئيس ورئيس الوزراء بهذا الاحتمال. ومن الجدير بالذكر أيضاً الدعم الذي تقدمه البعثة حاليا للآلية الإقليمية المشتركة الموسعة للتحقق تحت إشراف المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أشير أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قد عدلت مفهوم عملياتها وهي بصدد تنفيذه، وهو ما سيؤدي إلى تكييف وجود وتوفر وتوزيع القوات ووحدات الشرطة التابعة لتلك العملية. وعقدنا بالفعل اجتماعًا مع البعثة هذا الصباح للنظر في كل هذه الأمور. وكل ذلك يعني أن هناك حاليًا سلسلة من الجهود الكبيرة التي تُبذل لضمان تكييف البعثات القائمة باستمرار وفقًا لحقائق الواقع وتطور التحديات والحالة الميدانية.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه في حين أن حفظ السلام يمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام لمراقبة وقف إطلاق النار، فإن نجاح أي وقف لإطلاق النار يظل مسؤولية الأطراف وحدها. والواقع أن هذا ينطبق على كل عنصر من عناصر الولاية ونود أن نؤكد أن دعم الدول الأعضاء والحكومات المضيفة والأطراف المضيفة، والأهم من ذلك، دعم مجلس الأمن لعملياتنا لحفظ السلام سيظل ضرورياً للغاية إذا ما أردنا النجاح في تنفيذ ولاياتنا.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بحفظة السلام الشجعان الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام، بمن فيهم الخمسة الذين قُتلوا والـ 42 الذين أصيبوا بجروح بسبب أعمال كيدية في هذا العام. وأريد أن أعرب عن تضامننا الكامل معهم ومع عائلاتهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للفريق لاثارو ساينث.

الفريق لاثارو ساينث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للحديث عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). إنه لمن دواعي سروري حقًا أن أعرض في الدقائق التالية وضع البعثة والتحديات التي تواجهنا.

إن رصد وقف الأعمال العدائية مهمة رئيسية في ولاية القوة المؤقتة، كما هو موضح في القرار 1701 (2006). وتكتسي هذه المهمة أهمية أكبر بعد الأعمال العدائية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، ولكن ثبت أنها أكثر تعقيداً.

فمنذ وقف الأعمال العدائية، الذي دخل حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وفي ظل عدم وجود وقف دائم لإطلاق النار، كانت إحدى العقبات الرئيسية دائمًا هي أن الأطراف تفسر بصورة مختلفة التزاماتها بموجب القرار 1701 (2006) والآن فيما يتعلق بتفاهم وقف الأعمال العدائية.

لقد تغير السياق الاستراتيجي وتوازن القوى بشكل كبير الآن. وربما نشهد أخيراً عملية بطيئة نحو وقف أكثر ديمومة لإطلاق النار، ولكن ربما يستغرق ذلك وقتًا طويلاً. وسيتطلب ذلك عملية سياسية داخلية في لبنان للتعامل مع مسائل، من بينها القدرات العسكرية لحزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة وتحديد مسار سياسي بين لبنان وإسرائيل للتعامل مع مسائل السيادة وسلامة الأراضي، فضلاً عن ترسيم الحدود.

ومن الواضح أن موافقة الدولة المضيفة على وجود 000 10 من القوات الأجنبية تظل أساسية لتنفيذ الولاية. ولا تنتشر القوة المؤقتة إلا في الجانب اللبناني من الخط الأزرق في منطقة ذات أغلبية شيعية ساحقة تؤمن بفكر المقاومة. والانسحاب الإسرائيلي والفهم الجيد للحساسيات السياسية في لبنان وتصورات السكان المحليين في منطقة مسؤولية القوة المؤقتة، جميعها أمور ذات أهمية أساسية لقبول القوات ولحرية تنقلها ولبناء شراكة جيدة مع القوات المسلحة اللبنانية. وتتمثل الأدوات المتاحة للبعثة في التزام الحياد والتوعية الفعالة وردود الفعل حسنة التوقيت على المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة.

وفي إطار إنجاز ولايتنا، فإن المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة تشكل تهديداً متزايداً للبعثة. وتتطلب هذه التحديات أن نكيّف نهجنا للحفاظ على مصداقيتنا وإبراز حيادنا وتعزيز الثقة وتحسين فعالية عملياتنا. ولمواجهة هذه التحديات، يجب علينا أن نعتمد سرداً قوياً يستند إلى الحقائق ويقوم على إشراك المجتمعات المحلية والوجود العملياتي والنهج الإنساني.

ويجب علينا الآن أن نستفيد من التصور المتعلق بالمصداقية الذي رسخناه على مدار الـ 15 شهراً الماضية من خلال إصدار بيانات واضحة وواقعية تم التحقق منها. ويجب أن نستمر في توجيه رسائل مباشرة ومتسقة ومترسخة بقوة في حقائق تم التحقق منها لمواجهة المعلومات المغلوطة بفعالية.

ويظل تدقيق الحقائق والتحقق منها في صميم جهودنا في مجال الاتصالات. وقد نفذنا نظاما تُصاغ فيه الرسائل بشكل مركزي وتُوزع على جميع الوحدات، متضمنة عنصرا يتعلق بالتوعية. والاتصالات الفعالة مسؤولية مشتركة على نطاق بعثتنا بالكامل.

ومن الضروري أيضا أن تصدر الجهات الحكومية بيانات عامة لتوعية السكان بدور القوة المؤقتة وولايتها؛ ولتجنب سوء الفهم، على سبيل المثال، بأن القوة المؤقتة تعمل بإيعاز من إسرائيل أو أن حفظة السلام لديهم مخططات خفية أو أن القوة المؤقتة هي قوة احتلال وما إلى ذلك.

كما ستساهم زيادة انتشار القوات المسلحة اللبنانية في قبول القوات. ولا نكتفي في العدد الأكبر من الأنشطة العملياتية المشتركة حاليا بالتركيز على السيطرة الفعالة على منطقة العمليات، ولكن أيضًا على تطهير الطرق واكتشاف الكميات الهائلة من الذخائر غير المنفجرة وإزالتها. كما ترتب على إزالة جيش الدفاع الإسرائيلي للغطاء النباتي تطهير حقول الألغام العديدة شمال الخط الأزرق. وسيشكل وجودنا دعماً للقوات المسلحة اللبنانية عاملا مطمئنا للعائدين اللبنانيين، كما أنه سيسهل وصول الشركاء في العمل الإنساني وفي التنمية لبدء عملية التعافي وإعادة الإعمار.

ينبغي أن يكون بدء عملية سياسية نحو الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار مسألة ذات أولوية قصوى. وقد ساعد تدخل الولايات المتحدة وفرنسا في وقف تصعيد الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. لقد أُنشئت آلية للرصد، ولكن هذه العملية لا تزال هشة وأُجريت الاتصالات حتى الآن بين الجهات العسكرية حصرا. وسيكون وجود عنصر سياسي مطلوبا لوضع الأطراف على المسار الصحيح نحو التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) ولتيسير المناقشات المفتوحة بشأن عملية ترسيم الحدود التي يُحتمل أن تثير الخلاف. ولا تضطلع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بولاية سياسية للدخول في هذه المفاوضات. وتتعاون منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، التي تنسق معها القوة المؤقتة عن كثب، تعاونا كاملا مع الشركاء الخارجيين لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء عملية سياسية.

ويمكن أن تساعد القوة المؤقتة في إجراء الترتيبات الأمنية الضرورية ودعم الحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق لتجنب التصعيد. ولكننا نحتاج للقيام بذلك إلى التكيف مع الحالة من أجل الوفاء بولايتنا. ويشكل استخدام التكنولوجيا الجديدة أحد العوامل الرئيسية في تكيّف القوة المؤقتة. ولهذا السبب، قررنا وضع خطة للتكيف ترتكز على خمسة أهداف رئيسية تتمثل في دعم الآلية وتعزيز وضعنا العملياتي وتأمين الدعم من المجتمعات المحلية وضمان التكامل مع جهود بناء السلام الأوسع نطاقا وتعزيز صورة البعثة. وفيما يتعلق بالهدف الأخير، فإن تعزيز قدرات القوة المؤقتة أمر بالغ الأهمية. فمن جهة، عززنا بالفعل قدراتنا في مجال إبطال الذخائر المتفجرة وقدراتنا العسكرية على الرغم من أن بعض الخطوات لا تزال جارية لتلبية متطلباتنا بالكامل. ومن جهة أخرى، وضعنا خطة لإدخال قدرات جديدة والاستفادة من التكنولوجيا لتجهيز القوة المؤقتة تجهيزا أفضل لتنفيذ ولايتها.

لقد أثبتت التكنولوجيا بالفعل أنها مفيدة لعمليات حفظ السلام ويمكنها في سياق القوة المؤقتة أن تساهم في تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم وفي سد الفجوات التي تَظهر في الرصد. فعلى سبيل المثال، لا تمكّن قدرات المراقبة بالرادار الحالية من رصد الطائرات المسيَّرة التي تحلق على علو منخفض أو الغارات الجوية. ولعل أهم القدرات هي الطائرات المسيّرة وأنظمة الرادار الأرضية والكاميرات والتي ستتمثل ميزتها في رصد مناطق واسعة، مكمّلةً نشر حفظة السلام، وإبلاغ القوات على الأرض في الوقت الحقيقي بما سيواجهونه عندما يتعلق الأمر بفترات أطول. وخلاصة القول إن استخدام التكنولوجيا من شأنه أن يعزز قدرة البعثة على

رصد انتهاكات القرار 1701 (2006) والإبلاغ عنها وسيكون قبول الأطراف لهذا الاستخدام للتكنولوجيا دليلا على التزام الأطراف بالقرار 1701 (2006) ووقف الأعمال العدائية.

ختاما، ستواصل القوة المؤقتة، في إطار ولايتها، تكيّفها وتعزيز قدراتها، بما في ذلك بمساعدة التكنولوجيا، ومحاولة توجيه رسائل واضحة لتجنب المعلومات المغلوطة من أجل مواصلة العمل على التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) ودعم وقف الأعمال العدائية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الفريق لازارو ساينث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للفريق غوميز.

الفريق غوميز (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أشارك في مناقشة اليوم عن أهمية عمليات حفظ السلام والحاجة إلى تكيف البعثات مع التحديات الجديدة والوقائع الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق برصد وقف إطلاق النار. وبصفتي قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجري باستمرار تقييما للتحديات المطروحة والفرص المتاحة لتتمكن القوة من تنفيذ ولايتها على النحو الأمثل والحد في نهاية المطاف من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة إلى مستوى تستطيع السلطات الكونغولية إدارته.

تشكل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أكبر البعثات المتعددة الأبعاد لحفظ السلام. كما أنها معروفة بقدرتها على التكيف مع التحديات الجديدة والتزامها بالابتكار، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الجديدة، والتواصل المستمر مع المجتمعات المحلية ونشر قوات الرد السريع والوحدات المتنقلة للاستجابة للتهديدات. وهو ما قامت به من خلال إقامة شراكات قوية مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية.

سأركز في عرضي التقديمي اليوم على التكنولوجيا ودور البلد المضيف وتعزيز الشراكات باعتبارها عاملا أساسيا لنجاح عمليات حفظ السلام في رصد وقف إطلاق النار.

فيما يتعلق بتكنولوجيا رصد وقف إطلاق النار وما يتصل به من احتمالات وتهديدات، تملك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض تكنولوجيات المراقبة التي حسّنت كثيرا من إلمامنا بالحالة وكفاءتنا التشغيلية، بما في ذلك الطائرات المسيَّرة للاستطلاع الجوي وأنظمة الرادار الأرضية لتأمين المنطقة المحيطة، مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها أفرادنا ويحسّن من تنفيذ الولاية. ويمكن استخدام هذه الأدوات أيضا في رصد وقف إطلاق النار. ولكن ينبغي أن نكفل دمج تلك التكنولوجيات بالكامل، لضمان تحقيق إمكاناتها الكاملة، في منصتينا الخاصتين بالبيانات، وهما قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية ومنصة Unite Aware، من أجل إنتاج معلومات استخباراتية عملية في الوقت المناسب. وبوجود معلومات آنية عن تحركات الجماعات المسلحة وحفظة السلام، سنتوفر على موارد أفضل لتكييف وضعنا وتغيير الخطط والتخفيف من حدة المخاطر وإعادة تقييم العمليات.

وعلى الرغم من أهمية تكنولوجيات المراقبة في عمليات حفظ السلام، فقد استخدمتها أيضا الجماعات المسلحة والميليشيات والشبكات الإجرامية. ولاحظنا في الأشهر الأخيرة استخدام الجماعات المسلحة للطائرات المسيّرة المتاحة بسهولة للاستطلاع واستغلال تطبيقات المراسلة المشفَّرة للتنسيق ونشر الدعاية بالتحايل على طرق الرصد التقليدية. وتُحدث هذه الحالة، إلى جانب الاستعداد للعمل خارج حدود السيطرة التقليدية للدولة، خصمًا لا يمكن التنبؤ به وتصعب مواجهته. وللتصدي بفعالية لتلك التهديدات، كيّفنا استراتيجياتنا المتعلقة بالمشتريات وتكوين القوات للاستفادة من أحدث القدرات في القطاع ولدى البلدان المساهمة على السواء في غضون أسابيع وشهور بدلاً من سنوات.

وبالإضافة إلى التكيف مع التهديدات التكنولوجية الجديدة، يجب أن نكافح أيضا التهديد المتزايد الذي تشكله المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تقوض مصداقية بعثات حفظ السلام وتعرض تنفيذ الولايات للخطر. ولمواجهة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، عمّمت البعثة أدلة وقائعية بشكل استباقي على منصات تواصل متعددة. إن تدريب حفظة السلام على جمع المعلومات ومعالجتها والاستفادة منها والإبلاغ عنها أمر ضروري ويشمل عناصر متعددة في قوة حفظ السلام.

وفيما يتعلق بدور الدولة المضيفة في رصد وقف إطلاق النار، تكتسي القدرة على الحفاظ على موافقة الدول المضيفة والسكان المحليين في الأجل الطويل أهمية بالغة لنجاح أي بعثة من بعثات حفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية معا لتحديد أولويات البعثة وأهدافها، بما في ذلك في سياق انتقالها التدريجي والمسؤول والمستدام. وفي هذا السياق، تواصل البعثة إجراء عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق هدف البعثة النهائي المتمثل في الحد من تهديد الجماعات المسلحة إلى مستوى يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تديره.

إن الحرص على مشاركة سلطات الدولة المضيفة بفاعلية في آليات الرصد يساعد على تعزيز الثقة والكفاءة التشغيلية. وتصبح الدول المضيفة عوامل تمكين رئيسية لنجاح عمليات حفظ السلام من خلال تيسير إمكانية الوصول وتبادل المعلومات الاستخبارية وضمان المساءلة. إن علاقة البعثة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية علاقة قائمة على التعاون والشفافية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة. وتسهم مبادرات التدريب وبناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون والأفراد العسكريين المحليين في تعزيز الاستقرار وإرساء إطار للسلام المستدام.

أما تعزيز الشراكات في مجال رصد وقف إطلاق النار فله أهمية حاسمة بالنسبة لفعالية رصد وقف إطلاق النار. وما فتئت البعثة تدعم المبادرات الإقليمية مستفيدة من معارفها ووجودها وقدراتها في دعم عمليتي نيروبي ولواندا، بما في ذلك دعم آلية التحقق المخصصة المعززة بقيادة أنغولا، وفي الآونة الأخيرة بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً للولاية الواردة في القرار 2746 (2024). ويؤكد هذا الالتزام على الدور الأساسي الذي تؤديه الشراكة في تحقيق وقف إطلاق نار مستدام وفعلي، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح أي ولاية لرصد وقف إطلاق النار في المستقبل.

ويمكن أن تساعد آليات الرصد المشتركة واتفاقات تبادل المعلومات والمبادرات الدبلوماسية في تعزيز استراتيجية أكثر شمولاً وتكاملاً لحفظ السلام. وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة القائمة بين البعثة والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، التي أُضفي الطابع الرسمي عليها عن طريق مذكرة تفاهم، تدل على التزامنا ببذل جهود مشتركة وضمان التكامل في رصد وقف إطلاق النار. ويسهّل هذا التعاون تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي والتخطيط المشترك للعمليات، وهما أمران حاسمان لتنفيذ الولاية بفعالية.

إضافة إلى ذلك، يجب أن تستفيد البعثة من الشراكات مع شركات التكنولوجيا في القطاع الخاص لتعزيز قدرات المراقبة وتبادل المعلومات الاستخبارية. ويمكن أن يساعد التعاون مع مقدمي خدمات الاتصالات في إنشاء نظم إنذار مبكر باستخدام أجهزة الهواتف المحمولة، مما يمكّن المدنيين من الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار بسرعة وكفاءة.

في الختام، رغم أنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور التكنولوجيا في رصد وقف إطلاق النار، فإن نجاح مهمتنا لا يعتمد حصراً على التكنولوجيا. تعتمد الفعالية في رصد وقف إطلاق النار على التعاون المستمر وموافقة الدولة المضيفة والسكان المحليين. ويجب الحفاظ على الثقة والاطمئنان من خلال الشفافية والمساءلة والتواصل الفعال. أخيراً، من الأهمية بمكان تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وفئات المجتمع المدني والأطراف المعنية الدولية لاستدامة مهمتنا في حفظ السلام.

وإذ نمضي قدماً، فلنواصل التزامنا الثابت بالسلام والأمن والكرامة الإنسانية. ولنواصل الابتكار والتكيف والعمل معا سعيا إلى إقامة عالم أكثر أماناً واستقراراً للجميع.

وأشكر أعضاء المجلس على وقتهم وتفانيهم، وأتطلع إلى استمرار تعاوننا على تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الفريق غوميز على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا؛ واللواء أوليسيس دي ميسكيتا غوميز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والفريق أرولدو لاثارو ساينث، رئيس قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات. ونود أن نشكر، عن طريق قادة القوات، جميع حفظة السلام العسكريين على إخلاصهم في أداء المهام الموكلة إليهم لصون على السلام والأمن في حالات نزاع معقدة.

إن العناصر العسكرية ذات أهمية خاصة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالعناصر العسكرية على وجه التحديد هي التي تشكل، في نهاية المطاف، الركيزة الأساسية لأنشطة حفظ السلام في منظمتنا العالمية. والولاية الأولى بمشاركتهم هي في الحقيقة ما يمثل المبادئ الأساسية لحفظ السلام، أي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. علاوة على ذلك، فإن رصد خطط وقف إطلاق النار هي مهمة كان مراقبو الأمم المتحدة العسكريون يؤدونها قبل تبلور المفهوم الفعلي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفترة طويلة.

ويحتفظ حفظة السلام بسجلات دقيقة لجميع الانتهاكات التي يرتكبها الطرفان، وتشكل هذه المعلومات أساساً لتقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن، الذي يمكنه بدوره النظر في اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بمرتكبي الانتهاكات. فعلى سبيل المثال، تتمثل إحدى المهام الرئيسية الموكلة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – على النحو المنصوص عليه في القرار التأسيسي 1701 (2006) – في رصد وقف الأعمال العدائية على امتداد الخط الأزرق.

ولولا هذا الرصد لما علم مجلس الأمن قط، على سبيل المثال، أن القصف المسجل من جانب إسرائيل منذ إرساء وقف إطلاق النار يزيد بمقدار 50 مرة على ذلك الآتي من شمال الخط الأزرق – وذلك أمر في غاية الأهمية عندما نريد تحديد الطرف الذي يقوم بتصعيد النزاع. ولولا وجود ذوي الخوذ الزرق في لبنان، لما حصل المجلس بكل بساطة على أي بيانات موضوعية عن الامتثال لنظام وقف الأعمال العدائية.

ومن الواضح أن هذه المهمة لا يمكن أن تؤديها أي هياكل ضيقة النطاق. فعلى سبيل المثال، أنشئت آلية رصد خاصة في الناقورة تحت قيادة الولايات المتحدة وبمشاركة فرنسا، بعد إبرام الهدنة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. بيد أن هذه الآلية لا توفر لنا معلومات عن الانتهاكات. وكان من المفترض، من الناحية النظرية، أن يتلقى هذا الهيكل الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المحتملة من جانب إسرائيل ولبنان، ويقوم بتجمع البيانات والتحقق منها، ويساعد الطرفين في الامتثال لاتفاقات السلام. ولكن لم يوضَّح لنا ما الذي سيفعله المشاركون في الآلية بهذه المعلومات. لذلك، وفقاً لمعلوماتنا، يتجاهل الجانب الإسرائيلي في معظم الحالات آلية الرصد بكل بساطة ولا يتحمل أي مسؤولية على الإطلاق عن أفعاله، وذلك يبطل، من الأساس، أي فائدة ترجى من آلية الناقورة.

وفي مثال واضح على ذلك، قررت إسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على خمسة مواقع استراتيجية مرتفعة وتطلّ على المناطق الحدودية، إضافة إلى تنظيم منطقتين فاصلتين، انتهاكاً لاتفاقات وقف إطلاق النار. ولا تتطرق آلية الرصد المخصصة إلى ذلك، بخلاف الاحتجاج العلني على ذلك من جانب القوة المؤقتة.

وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة لرصد وقف إطلاق النار، نعتبر ذلك مسألة عملية بحتة. وبالطبع، يجب على حفظة السلام مواكبة العصر وتسخير أحدث التطورات التكنولوجية في عملهم اليومي. لكن يجب مراعاة الحساسية التي تتسم بها هذه المسألة وضرورة الحصول على موافقة الطرفين. ومن المهم ألا يؤدي استخدام حفظة السلام للمعلومات والتكنولوجيات الرقمية إلى تعريض سيادة الدول للخطر أو انتهاك خصوصية المواطنين. ونشير في هذا الصدد إلى التفاعل بين الأمانة العامة وقيادة البعثة والطرفين، اللذين يمثلهما جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية، عبر قنوات منها آلية الناقورة التي أثبتت مراراً فعاليتها في تفادي الأزمات.

أما فيما يتعلق بالقوة المؤقتة، فإن الدوريات البرية والجوية، التي عُلقت أساساً خلال الحملة الإسرائيلية في خريف عام 2024، تؤدي دوراً مهماً في رصد وقف إطلاق النار. ونلاحظ بارتياح أن خطة التكيف لبعثة حفظ السلام تنص على زيادة عدد الدوريات لرصد الحالة على طول الخط الأزرق، مع إقامة تنسيق

أوثق مع القوات المسلحة اللبنانية. وينبغي التأكيد على أن الوصول إلى القطاع الخاص، بما في ذلك لغرض التحقيق في ما حدث، لا يمكن أن يتم إلا تحت إشراف الجيش اللبناني.

ونود أيضاً أن نثير مسألة تكييف آليات مراقبة وقف إطلاق النار مع التهديدات الجديدة، بما في ذلك انتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة. وفي السياق اللبناني، تبدو هذه المسألة بعيدة الاحتمال إلى حد ما. ويمكن للمرء أن يتحدث طويلاً عن مستقبل حفظ السلام، وهو موضوع شائع للغاية في الوقت الراهن، وفي الوقت نفسه لا يمكن للمرء أن يغفل حقيقة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي اللبنانية والذي يشكل في الواقع تهديداً مباشراً ليس لنظام مراقبة وقف إطلاق النار فحسب، ولكن أيضاً لعمل قوات حفظ السلام بشكل عام. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/153) إلى أن انتهاكات حرية تنقل قوات حفظ السلام المنسوبة إلى الجانب اللبناني كانت مرتبطة في معظمها بالاستياء العام للسكان تجاه الاحتلال الإسرائيلي وأن ذوي الخوذ الزرق تأثروا بها بشكل غير مباشر فحسب.

ونعتقد أنه لا بديل عن عودة الطرفين – إسرائيل ولبنان – إلى تنفيذ جميع التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ونلاحظ أن القرار ينص على التزامات إسرائيلبوقف جميع العمليات العسكرية وسحب قواتها المسلحة من جنوب لبنان ووقف احتلال الأراضي اللبنانية وانتهاك سيادة الجمهورية اللبنانية، ويتضمن أحكاما بشأن انسحاب تشكيلات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد القرار 2773 (2025)، المتخذ بالإجماع، استعداد المجلس للنظر في إمكانية إشراك بعثة الأمم المتحدة في مراقبة وقف إطلاق النار بمجرد التوصل إلى اتفاق على ذلك في نهاية المطاف من خلال الجهود الدبلوماسية الإقليمية تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتعرب روسيا عن استعدادها لمناقشة هذا الأمر مع زملائنا في المجلس إذا كان هناك طلب للقيام بذلك من هاتين المنظمتين دون الإقليميتين. وعلاوة على ذلك، نؤمن بأنه إذا ما طلبت بلدان المنطقة رسمياً مشاركة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مراقبة نظام وقف إطلاق النار، فإن من الضروري الاتفاق على طرائق محددة لمشاركة قوات حفظ السلام من خلال حوار مباشر وصريح مع زملائنا الأفارقة. ونحن على ثقة من صدور توصيات محددة عن قيادة البعثة والأمانة العامة. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يمكّن المجلس من اتخاذ قرار مستنير خلال المناقشات بشأن معايير ولاية البعثة.

وما سيبرز خلال هذه المناقشات هو مسألة كيف ستسير الأمور في كيفو الجنوبية، التي انسحب منها ذوو الخوذ الزرق ا في الصيف الماضي. ونظراً للطابع الحساس لهذا الموضوع، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتوخى الحذر الشديد والتأني عند مناقشته. ونحن مقتنعون بأن أي قرار يتخذه المجلس ينبغي ألا يشكك في سلطة مجلس الأمن أو في مسار انسحاب البعثة التدريجي والمرحلي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يسعى الاتحاد الروسي، بوصفه أحد البلدان المساهمة بقوات، إلى تعزيز مساهمته في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الحالي، ومن خلال وزارة الدفاع، يخدم مراقبون وضباط عسكريون في

بعثات في جمهورية أفريقيا الوسطى والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرق الأوسط وجنوب السودان وقبرص.

ويتطلب التنفيذ الفعال للمهام التي تواجه المراقبين العسكريين ملاكاً مناسباً من الموظفين. وتقدم روسيا مساهمتها من خلال تدريب أفراد حفظ السلام العسكريين، بمن فيهم الأجانب، من خلال برامج معتمدة من الأمانة العامة لتدريب الضباط الأركان والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. فبلدنا لديه خبرة فريدة في مجال التدريب المهني لذوي الخوذ الزرق، ونحن على استعداد لتقاسم هذه الخبرة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن شكرنا للوفد الفرنسي على تنظيم هذه الجلسة. ونعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام جان بيير لاكروا ولقائدي القوة، الفريق أرولدو لاثارو ساينث والفريق أوليسيس دي ميسكيتا غوميز، على عملهم القيم وإسهاماتهم.

إننا نُقدر تلقي المشورة المستمرة من قادة قوات حفظ السلام والضباط الميدانيين ونعتبر ذلك أمرا ضروريا. فالاستماع مباشرة إلى بيانات بشأن الدروس المستخلصة من التجارب في لبنان والتحديات الحالية التي تواجه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يساعدنا على ضمان أن تعبر قرارات المجلس عن الواقع العملياتي ومن شأنه تمكيننا من تكييف البعثات بشكل بناء مع التحديات الجديدة.

تؤدي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دوراً رئيسياً في مراقبة وقف الأعمال العدائية ودعم سيادة لبنان. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف شروط ولاية البعثة وأن تضمن أمنها حتى تتمكن من مواصلة عملها بفعالية.

وسيظل العنصر العسكري وعنصر الشرطة أساسيين. ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري استكمال عمليات السلام بعنصر مدني وسياسي أقوى. ونعتقد أن النهج الشامل وحده هو الذي يمكن أن يمهد الطريق للمصالحة وبناء الثقة والحفاظ على السلام.

وتعتقد بنما أن أي مراقبة لوقف إطلاق النار ينبغي أن تقترن بمشاريع لصندوق بناء السلام وأن لجنة بناء السلام ينبغي أن تقوم بدور رئيسي خلال تلك العملية. وينبغي أن تقود الدول المضيفة والجهات الفاعلة المحلية جهود المتابعة فيما يتعلق بالمصالحة وبناء السلام.

ويتوقف بناء السلام في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار على تولي المسؤولية الوطنية عن العمليات وعلى الاستراتيجيات القائمة على بناء الثقة وإزالة الاستقطاب بين الأطراف المعنية، في حين يجب ضمان الحوكمة الشاملة للجميع التي تؤدي إلى مصالحة حقيقية. ونرى أنه من الضروري إنشاء آليات لبناء الثقة بين العنصرين العسكري والشُرطي والسلطات والمجتمعات المحلية. وبالمثل، من الضروري تنفيذ مبادرات لتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية ولإعلاء سيادة القانون وتيسير المشاركة المستمرة للمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

إلا أنه من الأهمية بمكان أن تترافق جميع هذه الجهود مع استثمارات في التنمية والتعليم والصحة والتوظيف وإعادة بناء الاقتصاد لتجنب تجدد التوترات الاجتماعية التي يمكن أن تشعل النزاع من جديد. وفي

هذا السياق، يمكن أن يحسن التعاون مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص القدرة على الاستجابة ويسهل التكامل بين الجهود الدولية ومبادرات بناء السلام المحلية.

أخيرا، إذا أردنا أن تكون مراقبة وقف إطلاق النار أداة فعالة للسلام، يجب علينا أيضاً الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة دون أن نغفل أهمية مكافحة المعلومات المضللة وضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة في جهود المصالحة وبناء السلام، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في جميع الأوقات. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام المستدام.

وبوصفها بلدا ملتزما بحماية المدنيين وبالقانون الدولي الإنساني، تؤكد بنما من جديد دعمها لعمليات الأمم المتحدة للسلام التي سيظل دورها أساسياً في حماية وضمان السلام العالمي. وستواصل بنما التعاون مع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية الأخرى لتعزيز الاستقرار والحل السلمي للنزاعات.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشيد بالرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه الإحاطة بشأن الدور الحيوي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في رصد وقف إطلاق النار. وتأتي هذه الإحاطة في الوقت المناسب، لا سيما في ضوء تركيز ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) على تكييف حفظ السلام لمواجهة التحديات المعاصرة وقبيل انعقاد الاجتماع الوزاري لحفظ السلام في برلين الشهر المقبل.

وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا والفريق لاثارو ساينث والفريق غوميز على إحاطاتهم المفيدة. لقد أصبح لدينا الآن فهم أكبر للتحديات التي تواجهها قوات حفظ السلام التابعة لنا في تنفيذ ولاياتها والحلول الممكنة لها، لا سيما فيما يتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار. وبالاستناد إلى تجارب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإن تعزيز قدرة هذا الجانب من عمليات حفظ السلام وقابليته للتكيف يتطلب دراسة متأنية وابتكاراً. وفي هذا الصدد، تقدم غيانا الأفكار الخمسة التالية رداً على الأسئلة الإرشادية التي طُرحت في الجلسة.

أولاً، فيما يتعلق بدور التكنولوجيا الذي سبق أن ذكره مقدمو الإحاطة وزملاؤنا الذين تحدثوا قبلي، فقد مضى أكثر من عقد من الزمن منذ أن قام فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأول مرة بدراسة مسألة استخدام التكنولوجيا في مجال حفظ السلام. ولا تزال العديد من توصياته صالحة. وتواصل غيانا التأكيد على الإمكانات التحويلية للتكنولوجيا الحديثة في مجال مراقبة وقف إطلاق النار وتعتقد أن دمج معدات المراقبة المتقدمة، مثل الطائرات المسيّرة والصور الساتلية وأجهزة الاستشعار الأرضية، من شأنه أن يحسن بشكل كبير من الكفاءة التشغيلية والوعي بالأوضاع السائدة في الميدان، مع الحد من خطر إلحاق الأذى الشخصي بالأفراد في الميدان. ومع الزيادة المبلّغ عنها في الأعمال العدائية التي تؤثر على البعثات وتزايد العوائق التي تعترض الرصد المادي، يمكن للبعثات أن تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا للتغلب على بعض العقبات وتوسيع نطاق الرصد ورفع وتيرة تجميع البيانات. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا لا يمكن أن تحل محل جميع المهام التي تقوم بها قوات حفظ السلام في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه، إلا أنها بالتأكيد يمكن أن تعزز كفاءة عملها وسلامة وأمن

أفراد البعثة. وعلى الرغم من الفوائد التي تم تحديدها، تشدد غيانا أيضاً على أهمية ضمان أن يتم إدخال التكنولوجيات الجديدة بطريقة تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي وسيادة الدول المضيفة.

ثانياً، فيما يتعلق بالتكيف مع التهديدات الجديدة، يمثل انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة تحديات فريدة لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وغالباً ما تكون هذه الإجراءات ذات دوافع سياسية ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم الفجوة بين التصورات والتوقعات المحلية بشأن بعثات حفظ السلام وبين الولايات والقدرات الفعلية للبعثات. وتدعو غيانا إلى وضع استراتيجيات إعلام قوية، بما في ذلك الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات المناسبة للبيئة المحلية وتعزيز المشاركة والشراكات مع المجتمعات المحلية لمواجهة تلك التهديدات بفعالية. وخير مثال على ذلك إطلاق بعض البعثات لمحطات إذاعية، مثل "إذاعة غويرا إف إم" التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، و "إذاعة أوكابي" التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و "إذاعة مرايا" التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لمواجهة انتشار الروايات السلبية. وأثبت استخدام المحطات الإذاعية والمنصات الإعلامية الأخرى فعاليته في تسليط الضوء على نجاحات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يسمح لها بتقديم المزيد من الوضوح بشأن ولاياتها وسد أي عجز في الثقة مع السكان المحليين.

ثالثاً، فيما يتعلق بموافقة الدولة المضيفة وأثرها على المدى الطويل، فإن الحفاظ على موافقة الدولة المضيفة وثقة السكان أمران أساسيان لنجاح أي عملية لحفظ السلام. يجب تنفيذ تفويضات مراقبة وقف إطلاق النار بطريقة تحترم سيادة الدولة المضيفة وتلبي احتياجات المجتمعات المحلية. وتتطلب الاستدامة على المدى الطويل بناء القدرات المحلية وتعزيز الشمولية في عمليات السلام، وبالتالي تمكين الدول المضيفة من تحمل المسؤولية عن أمنها. وفي لبنان وقبرص وغيرهما من مناطق عمليات حفظ السلام، تلعب البعثات دوراً حاسماً في توسيع سلطة الحكومة وتقديم المساعدة الإنسانية ودعم التنمية المجتمعية. يجب الإشادة بهذه النجاحات وأن تصبح معياراً لجميع عمليات حفظ السلام.

رابعاً، عندما يتعلق الأمر بدور أطراف النزاع، فإن الرصد الفعال لوقف إطلاق النار يستلزم المشاركة والتعاون الفعال من جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الدولة المضيفة. ويجب أن تكون هناك قنوات اتصال واضحة وآليات للحوار لمعالجة الانتهاكات وبناء الثقة. في هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تكفل مشاركة الأطراف بفعالية في عملية مراقبة وقف إطلاق النار من أجل تعزيز الملكية والمساءلة، وبالتالي المساهمة في نجاح جهود حفظ السلام. وندعو جميع الأطراف في اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة إلى إظهار الإرادة السياسية للمشاركة والمرونة المطلوبة لإنجاح العمليات على النحو المنشود.

خامساً، تعد الشراكات أمراً بالغ الأهمية لتعزيز فعالية مراقبة وقف إطلاق النار. ويمكن أن يؤدي تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ومع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، إلى توفير دعم وخبرات قيّمة. ويجب أن نعزز الملكية المحلية لعملية مراقبة وقف إطلاق النار من خلال تمكين المجتمعات المحلية من تأدية دور مركزي والاستفادة من شبكاتها ومواردها لتعزيز قدرات المراقبة. كما يجب أن نستمر في إشراك البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة

والمساهمين الماليين، حيث أن هذه الشراكات ضرورية لضمان حصول عمليات حفظ السلام على الموارد والقدرات اللازمة لضمان نجاحها.

ختاماً، لا تزال غيانا ملتزمة برؤية الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة ديناميكية وقابلة للتكيف من أدوات الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن المجلس يستطيع، من خلال العمل الجماعي، أن يساعد في التصدي للتحديات الحالية وتعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على الوفاء بولاياتها بفعالية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لفرنسا على تنظيم هذه الجلسة، ولوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته، وللفريق لاثارو ساينث والفريق غوميز على إسهاماتهما القيمة. ونعرب عن تقديرنا البالغ للمعلومات والدروس المستفادة على أرض الواقع، ونحن مهتمون دائماً بمعرفة التحديات الرئيسية والتحسينات الممكنة. لذلك أشكرهم جزيل الشكر مرة أخرى.

إن الطبيعة المتغيرة للنزاع والتقدم السريع في التكنولوجيا والديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة بسرعة تمثل تحديات فريدة لحفظ السلام. ولطالما كانت مراقبة وقف إطلاق النار مهمة أساسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ بعثاتها الأولى، ولا تزال اليوم مسؤولية مركزية في العديد من العمليات. وفي حين يمكن اعتبار مراقبة وقف إطلاق النار مهمة تقليدية، إلا أننا يجب أن نضمن تكيّفها بفعالية مع التحديات والوقائع الجديدة. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط نعتقد أنها مهمة عند مناقشة مستقبل مراقبة وقف إطلاق النار.

أولاً، فيما يتعلق بدور التكنولوجيا، في بيئة العمليات السريعة التطور اليوم، يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيات الناشئة والمتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، دوراً حاسماً في تعزيز الوعي بالأوضاع السائدة اليوم وفي تحسين فعالية مراقبة وقف إطلاق النار وسلامة وأمن أفراد حفظ السلام. ومن خلال الاستفادة من الأدوات التكنولوجية الجديدة والمتقدمة ودمجها، يمكن لعمليات السلام أن تحقق تقييماً أكثر دقة وموثوقية وفي الوقت المناسب للامتثال لوقف إطلاق النار، وهو أمر حيوي للحفاظ على السلام في مناطق النزاع. وفي بيئة عمليات متزايدة الخطورة، فإن ذلك يساعد أيضاً على تقليل تعرض موظفي الأمم المتحدة للخطر. الجمع بين الأدوات التكنولوجية والخبرة البشرية أمر ضروري لتحقيق النجاح.

ثانياً، تؤثر مراقبة وقف إطلاق النار تأثيراً مباشراً على موافقة الدول المضيفة والسكان على المدى الطويل على عمليات حفظ السلام. إن الرصد الفعال والمحايد والشفاف على أساس تفويض واضح وجيد التمويل يبني الثقة ويحافظ على الشرعية. في المقابل، يمكن أن يؤدي فشل المراقبة والتحيز الملموس إلى تآكل الثقة وتقليل الدعم بسرعة. وبالتالي، يجب أن يتسم الرصد بالمصداقية والشفافية والشمولية.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور جميع أطراف النزاع ودور الدول المضيفة، يجب على جميع أطراف النزاع دعم مراقبة وقف إطلاق النار بشكل فعال من خلال إتاحة الوصول الكامل وتبادل المعلومات واحترام استقلالية المراقبة. ويجب على الدولة المضيفة أن تضمن عمل حفظة السلام دون تدخل، ويجب أن تحقق في انتهاكات وقف إطلاق النار بسرعة وشفافية. وينبغي مساءلة جميع الأطراف عن الانتهاكات ويتعين عليها المشاركة في المناقشات لتحسين عمليات الرصد.

رابعاً، دور الشراكة أساسي لتعزيز عمليات رصد وقف إطلاق النار. إن رصد وقف إطلاق النار مهمةٌ لا يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة وحدها. ومن خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والسلطات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية، يمكن لبعثات حفظ السلام أن تعزز قدراتها في مجال الرصد. وتعمل الشراكات على تعزيز الرصد من خلال جعله أكثر فعالية وملاءمة وشفافية وخضوعا للمساءلة.

وبينما تستكشف الأمم المتحدة مستقبل عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تظل القدرة على دعم ورصد وقف إطلاق النار جزءاً أساسياً من هذه العمليات. إن أعمال الرصد وحدها لن تجلب السلام. ومع ذلك، عندما تتم بشكل فعال، يمكن أن تقلل من التوترات وتبني الثقة وتوجد حيزا للحلول السياسية. فبدون هذه الأمور قد يصبح الرصد مجرد نشاط تقني.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نشكر رؤساء العناصر العسكرية على خدمتهم، ونتطلع إلى سماع المزيد عن تجربتهم في الميدان.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والفريق أرولدو لاثارو ساينث، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والفريق أوليسيس دي ميسكيتا غوميز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطاتهم القيمة.

ويعرب بلدي، اليونان، عن خالص امتنانه للرجال والنساء من حفظة السلام الملتزمين بالخدمة في أصعب الظروف، ويشيد بذكرى كل من فقدوا أرواحهم أثناء تأدية الواجب. وفي الوقت نفسه، فإننا ندين بأشد العبارات الممكنة كل الهجمات والأعمال العدائية ضد حفظة السلام والموجهة ضد منظومة الأمم المتحدة نفسها.

في أيلول/سبتمبر 2024، اعتمد قادتنا ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي التزموا بموجبه بتكييف عمليات السلام للتصدي بشكل أفضل للتحديات القائمة والوقائع الجديدة. ونتطلع الآن إلى استعراض مستقبل جميع أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام، على النحو الذي نص عليه الميثاق، حيث يمثل الاجتماع الوزاري المقبل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في برلين خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من أن نطاق ولايات عمليات السلام قد اتسع بشكل كبير في السنوات الأخيرة لتشمل العديد من المسائل والأهداف، مثل حماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن، والشباب، والسلام والأمن، والمناخ والسلام والأمن، فإن هناك مهمة كانت ولا تزال في صميم أي عملية سلام تقليدية، وهي رصد وقف إطلاق النار.

وبالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكما ذكرنا سابقا في مجلس الأمن، فقد اضطلعت البعثة لسنوات بدور بنّاء في رصد وقف الأعمال العدائية، وبالتالي تمكين التنفيذ الكامل والمستدام لوقف إطلاق النار، وفي نهاية المطاف، تحقيق سلام دائم في المنطقة. وستواصل اليونان وجودها الفعال في هذه البعثة التابعة للأمم المتحدة بمشاركة فريق عمل مؤهل تأهيلاً عالياً ويتمتع بالتوازن بين الجنسين.

إن الحالة المتدهورة باستمرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق مستمر، وتحديداً بسبب التداعيات الإنسانية الخطيرة للأزمة. ويتعين على المجلس السعي من أجل التنفيذ الكامل لقراره الأخير 2773 (2024) الذي بعث برسالة واضحة وقوية إلى حركة 23 مارس بوقف الأعمال العدائية فوراً والانسحاب من غوما وبوكافو وجميع المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرتها. وسيكون دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغ الأهمية عندما يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من الدعم في هذا السياق.

وهناك بعثة أخرى ذات أهمية خاصة لبلدي وهي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفي هذا السياق، تكرر اليونان الإعراب عن ارتياحها لاتخاذ القرار 2723 (2024) بالإجماع مؤخراً لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة 12 شهراً. وقد أعرب المجلس من خلال هذا القرار عن دعمه القوي للبعثة التي تضطلع بدور لا يقدر بثمن في الحفاظ على السلام والأمن وتهدئة التوترات في المنطقة العازلة في قبرص. إن الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة أمر بالغ الأهمية من أجل دعم جهود الأمين العام الرامية إلى استئناف المفاوضات في نهاية المطاف بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث طرق يمكن من خلالها تحسين رصد اتفاقات وقف إطلاق النار من قبل عمليات السلام.

أولاً، يمكن للتكنولوجيا أن توفر إمكانيات هائلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والحد من المخاطر التي يتعرض لها الأفراد. في يوم الجمعة الماضي طلبت اليونان إلى جانب فرنسا وجمهورية كوريا عقد جلسة للمجلس بصيغة آريا حول تسخير الذكاء الاصطناعي الآمن والشامل والموثوق من أجل صون السلم والأمن الدوليين، حيث أتيحت لنا الفرصة لمناقشة الفرص التي يتيحها التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي لعمليات حفظ السلام. وكما ذكر العديد من المشاركين في تلك الجلسة، يمكن تسخير التقنيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لتدريب قوات حفظ السلام، وتقديم الدعم اللوجستي، والكشف عن الألغام الأرضية ورسم خرائط لأماكن وجودها وإزالتها، وتنفيذ مهام المراقبة أو الرصد. وعلى العكس من ذلك، أصبح من الواضح أن هذه التقنيات يمكن أيضاً أن يُساء استخدامها لتنفيذ هجمات سيبرانية خبيثة أو نشر خطاب الكراهية أو تقويض ثقة السكان في حفظة السلام من خلال حملات المعلومات المضللة.

ثانياً، إن الدول المضيفة والسكان المحليين وأطراف النزاعات، بل وأحياناً الدول المجاورة أو الدول الأخرى المهتمة بالأمر، تضطلع بدور بالغ الأهمية في الرصد الفعال لاتفاقات وقف إطلاق النار من قبل عمليات السلام. وتُظهر الدروس المستفادة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى ضرورة مراعاة أولويات ومسؤوليات البلدان المضيفة أثناء التخطيط لإنشاء ولايات عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تبقي عمليات السلام قنوات الاتصال مفتوحة بانتظام مع جميع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تؤثر على الالتزام بوقف إطلاق النار.

وأخيرا، تعترف اليونان بالأهمية المتزايدة للشراكات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية ذات الصلة في جملة أمور منها تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام وتعزيز الاتساق بين استراتيجياتها السياسية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد آراء جميع المطالبين بتعزيز دور الشراكات في رصد وقف إطلاق النار من قبل عمليات السلام. واسمحوا لي أن أذكر الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام كأفضل مثال على ذلك. وأود أن أثني على الدور الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات والترتيبات الأفريقية دون الإقليمية في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية والتوسط في حلها وتسويتها، وعلى إسهامهم في جهود حفظ السلام في المنطقة، لا سيما في البيئات الخطرة التي توجد فيها تهديدات غير تقليدية.

وختاما، تدعو اليونان، بوصفها بلدا مساهما بقوات، المجلس إلى مواصلة ضمان أن يحتفظ رصد وقف إطلاق النار بمكانته المركزية في ولايات عمليات السلام، دائماً مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع حفظة السلام على شجاعتهم وتضحياتهم الجسيمة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونود أن نشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة الهامة وأن نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لاكروا وقائدي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطاتهم الشاملة والثاقبة.

على الرغم من سنوات من النقاش حول تكييف عمليات الأمم المتحدة للسلام مع التحديات المتغيرة، لم يتحقق أي تقدم يذكر حتى الآن. إن الطلب الموجه من خلال ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) إلى الأمين العام بإجراء استعراض لجميع أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام خطوةٌ جديرة بالترحيب. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية اعتماد نهج جامع وشامل أثناء إجراء ذلك الاستعراض. ويوفر مؤتمر برلين الوزاري القادم فرصة أخرى لمناقشة تكييف عمليات حفظ السلام مع الوقائع الجديدة.

رصد وقف إطلاق النار من بين المهام التقليدية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ويظهر كعنصر أساسي في ولايات العمليات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الجوانب التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالمساءلة، فإن رصد وقف إطلاق النار ينطوي على مسؤولية وتحديات كبيرة لأطراف النزاع والمجتمع الدولي. وفي العديد من الحالات، استمع مجلس الأمن لإحاطات بشأن انتهاكات صارخة لوقف إطلاق النار، وفقاً لولاية البعثة. ولكن الإبلاغ عن تلك الانتهاكات يعقبه عادةً تقاعس عن محاسبة مرتكبيها، وهو أمر يثير القلق. ومن الواضح أن هذه مسألة تتعلق بالمساءلة. فمن دون المساءلة، من الطبيعي أن تثار تساؤلات جدية في الميدان حول مصداقية عمليات الأمم المتحدة الصادر بها تكليف وحول مصداقية مجلس الأمن. ومن ثم، فمن الضروري أن يُظهر مجلسنا موقفاً أقوى في الرد على انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار. وإذا تكلم مجلسنا بصوت موحد وقوي، فإن عمليات الأمم المتحدة الصادر بها تكليف ستحظى بالدعم السياسي اللازم والسلطة الضرورية لإحداث التأثير الصحيح والإيجابي في الميدان.

ولا تمثل هذه الانتهاكات، لا سيما داخل المناطق العازلة المحددة بوضوح، إخفاقاً للاتفاقات المبرمة بشق الأنفس فحسب، ولكنها تُظهر أيضاً عدم الوفاء بالالتزامات التي أقرها المجتمع الدولي.

ثانيا، إن توفير الموارد الكافية شرط أساسي لتعزيز أداء العمليات الصادر بها تكليف. ولذلك، فإننا نؤكد أهمية تزويد العمليات الصادر بها تكليف بمعدات وتكنولوجيا المراقبة الملائمة لتعزيز كفاءتها التشغيلية في الاضطلاع بولاياتها في رصد اتفاقات وقف إطلاق النار. وستسهم هذه الموارد أيضاً في الحد من المخاطر التي تواجه الأفراد ومن التكاليف التشغيلية الطويلة الأجل. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو إلى إجراء تقييم شامل للتحديات التشغيلية في مجال مراقبة وقف إطلاق النار من أجل صياغة استجابات مناسبة.

ثالثا وأخيرا، يتطلب إحراز تقدم نحو تحقيق الكفاءة ومعالجة تحدي التكيف إقامة شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الإقليمية. ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية دور المنظمات الإقليمية في مساعدة عمليات الأمم المتحدة للسلام في الوفاء بالمهام الحاسمة، مثل مراقبة وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، تمتلك القدرة اللازمة والشرعية المطلوبة على السواء لدعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بهذه الولايات، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هي حالة توضيحية تستوفي فيها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي متطلبات تكليفهما بمراقبة وقف إطلاق النار. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الدعم اللوجستي الهام الذي تقدمه الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى هاتين الهيئتين دون الإقليميتين.

أود أن أختتم بتأكيد التزام الجزائر باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يشكل احترام اتفاقات وقف إطلاق النار عنصراً أساسياً فيها.

ونشدد مرة أخرى على تحقيق المساءلة وتوفير الموارد وبناء الشراكات الإقليمية لتعزيز عمل عمليات الأمم المتحدة للسلام في رصد اتفاقات وقف إطلاق النار.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر فرنسا على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة. وقد استمعتُ بعناية إلى الإحاطات التي قدمها وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والفريق أرولدو لاثارو ساينث والفريق أوليسيس دي ميسكيتا غوميز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع حفظة السلام العاملين في مناطق عملياتهم.

لا تزال النزاعات والقضايا الساخنة تستعر في عالم اليوم المضطرب والمتغير. ويواجه صون السلام والأمن الدوليين أوضاعاً ومهام وتحديات جديدة. وإزاء هذه الخلفية، ازداد دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بروزاً وأهميةً. ويتعين علينا أن نتكيف مع التغيرات، على أساس احترام المبادئ الثلاثة لحفظ السلام، من أجل الاستمرار في تحسين وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما قدراتها في مجال مراقبة وقف إطلاق النار، وذلك لتهيئة الظروف المواتية لحل القضايا الساخنة في نهاية المطاف.

وأود أن أطرح النقاط الأربع التالية بالاستناد إلى ممارسات حفظ السلام الأخيرة.

أولا، ينبغي أن نواصل التعلم من التجارب وتحسين ما نقوم به. فعمليات حفظ السلام أداة هامة من أدوات المجلس لصون السلام والأمن الدوليين. وقد كانت مراقبة وقف إطلاق النار، التي تهدف إلى ضمان امتثال جميع الأطراف لاتفاقات وقف إطلاق النار، مهمة أولية من مهام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولا تزال تمثل ولاية مهمة للعديد من البعثات، مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وعلى مر العقود، اكتسبت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خبرات ثرية في مجال مراقبة وقف إطلاق النار واقترن ذلك بأمثلة إيجابية وسلبية على حد سواء. ومن المهم بالنسبة لنا أن نستعرض التجارب على نحو شامل وأن نحدد الممارسات الجيدة ونستخلص الدروس العاجلة ونواصل إدخال تحسينات للاستمرار في تعزيز دور عمليات حفظ السلام ومساهماتها.

ثانيا، يجب أن تخدم مراقبة وقف إطلاق النار العمليات السياسية. فجميع النزاعات تُحَلُّ في نهاية المطاف حول طاولات المفاوضات وينبغي تسوية جميع المنازعات بالوسائل السياسية. والهدف من مراقبة وقف إطلاق النار هو كسب الوقت والحيز اللازمين للتوصل إلى تسوية سياسية. ومن دون عملية سياسية موازية، قد تتحول مراقبة وقف إطلاق النار من عامل مُثبِّت للسلام إلى عامل لتجميد النزاع ولن تساعد في تحقيق الهدف المنشود. وتضغط بعض الدول الأعضاء حاليا من أجل مناقشة دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مراقبة وقف إطلاق النار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، لا بد من مراعاة آراء البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية مراعاة تامة. وتتمثل الأولوية الملحة في تنفيذ القرار 2773 (2025) من أجل تحقيق وقف مبكر لإطلاق النار. وإلا، فلن يكون هناك وقف لإطلاق النار لمراقبته.

ثالثا، ينبغي استخدام التكنولوجيا للتمكين من تحسين الأداء في مراقبة وقف إطلاق النار. فبتطور العلم والتكنولوجيا، تتطور أشكال وأساليب ووسائل النزاعات المسلحة باستمرار. وتحتاج مراقبة وقف إطلاق النار أيضاً إلى مواكبة المستجدات وتحديث قدراتها لتحسين الوفاء بمهامها وواجباتها. ويجب بذل جهود لإطلاق العنان لإمكانات التكنولوجيات الناشئة واستكشاف إمكانية دمج المزيد من الوسائل التقنية في عملية مراقبة وقف إطلاق النار برمتها وتحسين الإلمام بالحالة وقدرات الاستجابة السريعة للبعثات وتعزيز الأداء الشامل لعمليات حفظ السلام. يجب أن نزيد من تبادل معلومات الإنذار المبكر والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة برصد وقف إطلاق النار وأن نعزز تقييم المخاطر والمسؤوليات في حالات الطوارئ وأن نكفل سلامة حفظة السلام وأمنهم. وتجدر الإشارة إلى ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية، مثل الطائرات المسيرة، استخداما يحترم سيادة البلدان المضيفة ويأخذ آراءها في الاعتبار.

رابعًا، ينبغي التصدي بفعالية لتأثير المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها متزايدا للشائعات والافتراءات التي تستهدف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعرقل عملها على نحو خطير. ويجب أن تفي البلدان المضيفة والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة بالتزاماتها وتتخذ إجراءات صارمة ضد نشر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. ويجب أن تعزز أيضا البعثات المعنية الشفافية في عملها وتنكب بشكل استباقي على تحسين التواصل والتعاون مع البلدان المضيفة، وخاصة المجتمعات المحلية، بغية تعميق الفهم المتبادل. وينبغي أن تسخّر التكنولوجيا لتعزيز عملية فحص

المعلومات المتعلقة بعمليات حفظ السلام والتحقق منها وأن تقدّم توضيحات في الوقت المناسب بشأن المعلومات المضللة وأن تكبح انتشار المعلومات الكاذبة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لمشاركة الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى مدى 35 عاما المنصرمة، اضطلع حفظة السلام الصينيون بالعديد من مهام رصد وقف إطلاق النار وأسهموا إسهامات هامة في تيسير الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار ذات الصلة والحفاظ على السلام الإقليمي والمضي قدما بالعمليات السياسية. واستشرافا للمستقبل، ستواصل الصين المشاركة بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعم الأمم المتحدة في رصد وقف إطلاق النار وبناء القدرات وتسخير قدرات الصين للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه الجلسة التي تنعقد في الوقت المناسب. والشكر موصول أيضا لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته. وأود أن أشيد على وجه التحديد بقيادة الفريق لاثارو ساينث والفريق دي ميسكيتا غوميز في الظروف الصعبة جدا التي تعمل فيها حاليا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكرهما الدانمرك وتثني عليهما ومن خلالهما على ذوي الخوذ الزرق الشجعان لتفانيهم الثابت في سبيل تحقيق السلام.

عقد المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى قبل أسبوعين تحديدا بشأن تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/PV.9884). وسمعنا دعوات واضحة إلى تجاوز الولايات الواحدة للجميع من أجل اتباع نُهج معيارية في عمليات السلام. وتشكل إحاطة اليوم استمرارا لتلك المناقشة في الوقت المناسب، ولا سيما تركيزها الضيق النطاق على الجانب التشغيلي. وتظل عمليات حفظ السلام إحدى أهم أدوات المنظمة للتخفيف من شدة النزاع وتعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. واضطلعت عمليات حفظ السلام تاريخيا بدور حاسم في رصد وقف إطلاق النار في حالات النزاع. ولا تزال ست بعثات من البعثات الإحدى عشرة القائمة تضطلع بهذه المهمة الحاسمة في إطار ولاياتها. ولكن بيئتها التشغيلية، كما سمعنا، ما فتئت تزداد تعقيدًا. وتواجه اليوم تحديات جديدة تتطلب استجابات جديدة وتفكيرا جديدا.

وأود أن أسلط الضوء على أربعة منها.

أولا، يشكل حفظة السلام في الميدان القلب النابض لأي بعثة. وغالبا ما تكون مناطق عملهم خطرة وشاسعة ونائية. وينبغي السعي إلى تعزيز قدراتهم، بما في ذلك عن طريق التكنولوجيا، كما سمعنا عدة مرات هذا الصباح. وقد يشمل ذلك كاميرات المراقبة المتقدمة والطائرات المسيرة والتصوير بالسواتل. وستتيح هذه القدرات تغطية أكبر بكثير لمناطق العمليات التي يتعذر في الغالب الوصول إليها بسبب سوء الأحوال الجوية والتضاريس والمشكلات الأمنية وندرة الموارد. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم وحماية المدنيين، وهما هدفان يستحقان دعما جماعيا من المجلس.

ثانيا، ينبغي أن تكون أي آلية من آليات الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار مصممة خصيصا لهذه المهمة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار السياق الإقليمي والتهديدات الجديدة، مثل الطائرات المسيّرة والمعلومات

المغلوطة والمعلومات المضللة، ووجود جماعات مسلحة وجهات فاعلة خارجية. وبالمثل، يجب أن نعترف بالميزة النسبية لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وينبغي دائمًا أن ننظر في المهمة المطروحة ونحللها ونتساءل بطريقة منهجية عن الشخص الأنسب لإنجازها.

ثالثا، ينبغي أن نضمن تناسب الدعم السياسي والموارد المالية المتاحة لعمليات حفظ السلام مع نطاق الأهداف التي نريد تحقيقها، على غرار ما أبرزه العديد من المتكلمين خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في شهر آذار/مارس. ويستلزم ذلك التنسيقَ على مستوى عملية التخطيط بأكملها، بدءًا من المجلس ومروراً بالأمانة العامة ووصولا إلى اللجنة الخامسة.

رابعا وأخيرا، سأتطرق إلى مسألة يُشار إليها كثيرا ولكنها تستحق أن تُذكر مرة أخرى اليوم: يجب أن نتمسك بالمبدأ الأساسي المتمثل في أولوية العمل السياسي. وسيؤثر ذلك تأثيرا جوهريا على نجاح البعثات الفردية وتطوير عمليات حفظ السلام ككل. وموقف الدانمرك واضح. لا يمكن ولا ينبغي أن تعمل بعثات حفظ السلام في فراغ. فهي موجودة لدعم هدف سياسي. وتعتمد بالكامل على الدعم السياسي، أي دعم الدولة المضيفة وأطراف النزاع ومجلس الأمن والأطراف الإقليمية والدولية المعنية. ويتعين أن تتحمل هذه الجهات الفاعلة مسؤوليتها منذ بداية البعثة وطوال دورة حياتها بأكملها ويجب أن تعمل في امتثال صارم للقانون الدولي. وإذا لم نحقق ذلك، فإننا نمهد الطريق لفشل عمليات حفظ السلام. وفي أفضل الأحوال، فإن هذا النهج يعرّض سمعة المنظمة للخطر. وفي أسوأ الأحوال، فإنه يعرّض ذوي الخوذ الزرق الشجعان والذين يسعون إلى حمايتهم للخطر.

في الختام، تتطلع الدانمرك إلى التعاون مع جميع أعضاء المجلس في سعينا إلى جعل عمليات السلام أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها وأكثر استعدادا للتكيف وقتما ظهرت الحاجة إلى تغيير ذلك الغرض.

السيد ساهيد تيجان كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد جلسة اليوم مع قادة العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام. وتأتي هذه المناقشة في أوانها وتكتسي أهمية في الوقت الذي نسعى فيه إلى تعزيز أفكار جديدة ورؤية استشرافية لعمليات الأمم المتحدة للسلام. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطة، ولا سيما السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام؛ والفريق ساينث، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ والفريق غوميز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطاتهم القيّمة المقدَّمة هذا الصباح. وتقدّر سيراليون تفاني جميع رؤساء العناصر العسكرية في جميع عمليات حفظ السلام وتشيد بجميع الأفراد العسكريين من ذوي الخوذ الزرق على التزامهم وشجاعتهم. ونحيي ذكرى الذين جادوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام ويحدونا الأمل في أن تدعم مناقشة اليوم إرثهم من خلال تعزيز فعالية بعثات حفظ السلام ومصداقيتها.

لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لا غنى عنها لصون السلام والأمن الدوليين. وقد أثبتت هذه البعثات فعاليتها في إدارة اتفاقات وقف إطلاق النار وإفساح المجال للعمليات السياسية من أجل تحقيق السلام المستدام. ومع تطور الولايات لمعالجة الدوافع المعقدة للنزاع وحماية المدنيين، أصبحت

عمليات حفظ السلام تؤدي دورا حاسما في ضمان الامتثال لترتيبات وقف إطلاق النار والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تنعقد جلسة اليوم في وقت تواجه فيه عمليات حفظ السلام تحديات متزايدة ومعقدة. وتؤيد سيراليون تأييدا كاملا خطة الأمين العام الجديدة للسلام التي تسعى إلى تحديث هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن من أجل التصدي للتهديدات الناشئة. وتتماشى هذه الرؤية أيضًا مع ما يطمح إليه ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي يدعو إلى تعزيز أطر الحوكمة العالمية، بما في ذلك في عمليات السلام. وأود أن أؤكد على النقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، تؤكد الانتهاكات المتزايدة لاتفاقات وقف إطلاق النار على ضرورة إعادة النظر في أطر عمليات حفظ السلام. كما أن تجدد العنف وتراجع الثقة في الجهود المتعددة الأطراف يؤدي إلى تقويض التقدم الذي أحرزته بعثات حفظ السلام الحالية في التخفيف من حدة النزاع وحماية المدنيين وتعزيز المؤسسات المحلية. وتواجه البعثات في الشرق الأوسط، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، قيودا كبيرة في احتواء العنف، بل إنها تعرضت لهجوم مسلح مباشر. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات خطيرة في الاستجابة بفعالية لتقدم حركة 23 مارس في جميع أنحاء المناطق الشرقية.

وفي ضوء تصاعد النزاعات العنيفة على الصعيد العالمي، يجب أن يقيّم المجلس باستمرار فعالية عمليات حفظ السلام في البيئة الجيوسياسية المتغيرة وأن يعطي الأولوية للتدابير الوقائية الاستباقية. ويجب تكليف بعثات حفظ السلام المنتشرة للحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار بولايات واضحة لدعم العمليات السياسية الشاملة. ويجب أن تحدد هذه الولايات أهدافاً واضحة؛ ونطاقات معينة للعمليات؛ وجداول زمنية واقعية لتنفيذ عناصر وقف إطلاق النار، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحماية المدنيين؛ وأن تزود بموارد كافية. ومن الأهمية بمكان التنسيق مع الأطراف المعنية، لا سيما الأطراف التي تشارك بشكل مباشر في التنفيذ أو تدعمه.

ثانياً، تشدد سيراليون على أهمية الآليات التعاونية التي تشارك فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومات المضيفة والبلدان المساهمة بقوات والبعثات الميدانية والمجتمعات المحلية في وضع استراتيجيات حفظ السلام حسب السياق. وكما جرى التأكيد عليه في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، فإن التعاون مع الحكومات المضيفة أمر أساسي لبناء الثقة وتحقيق السلام المستدام. كما أن دعم البلد المضيف والتزامه بولاية وقف إطلاق النار ضروريان لنجاح التنفيذ. وعند إعادة تشكيل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا بد من المواءمة مع عملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، حيث يعمل المجهودان جنباً إلى جنب من أجل التوصل إلى حل سياسي مشترك.

ثالثاً، بما أن النزاعات الحديثة أصبحت غير متماثلة وتزداد تطوراً من الناحية التكنولوجية، يجب على بعثات حفظ السلام أن تأخذ بالابتكار. ويمكن لتقنيات مثل المراقبة بالطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة للبيانات أن تحسّن الإلمام بحالة العمليات واتخاذ القرارات، مع تقليل المخاطر التي

يتعرض لها الأفراد. وينبغي زيادة تحسين قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية وغيرها من المنصات ونشرها في مختلف البعثات لتعزيز القدرة على التخطيط للحالة والتخطيط الاستراتيجي.

في الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى على وجه السرعة للتهديدات التي يشكلها خطاب الكراهية والتطرف وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة. فهذه الظواهر تعرض عمليات حفظ السلام للخطر وتعيق رصد وقف إطلاق النار وتزيد من عدم الاستقرار. وينبغي لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، تمشياً مع القرار 2686 (2023)، أن ترصد خطاب الكراهية والتطرف وأن تبلغ عنها بصورة منهجية. يتطلب ذلك نشر أخصائيين متخصصين في الاتصالات الاستراتيجية والإعلام متفرغين لذلك، كما يتطلب استثمار البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء والمنظمات الدولية في التدريب والبنية التحتية وعمليات التنسيق.

ختاماً، تؤكد سيراليون من جديد على أن سلامة حفظة السلام وأمنهم يجب أن يظلا أولوية. وندين جميع أشكال الهجوم قوات حفظة السلام وندعو إلى المساءلة الكاملة عنها. وإذ نتطلع إلى المستقبل، وإذ تتطور عمليات حفظ السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، تدعو سيراليون إلى تجديد الالتزام السياسي والتضامن العالمي في السعي إلى تحقيق السلام. ولنحرص على أن تظل جهود حفظ السلام في المستقبل ملائمة للغرض المنشود ومرتكزة على التعاون والابتكار والمسؤولية المشتركة، مسترشدة بالخطة الجديدة للسلام وميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79).

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بمناسبة الأسبوع السنوي لرؤساء العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام، ونرحب بحضور العديد منهم في قاعة المجلس اليوم. ونخص بالشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا؛ وقائد القوة ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الفريق أرولدو لاثارو ساينث؛ وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الفريق ميسكيتا غوميز على إحاطاتهم الثاقبة.

في البداية، أود أن أشيد بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء تأدية مهامهم وعددهم 423 4، من بينهم 181 من حفظة السلام الباكستانيين. ونحيي ذكراهم وشجاعتهم وخدمتهم. إن العنصر العسكري هو العمود الفقري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فليس أصحاب الخوذ الزرق واجهة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وحسب، بل هم فخرها. إنهم يقفون في الخطوط الأمامية في بعض أكثر المناطق هشاشة وخطورة في العالم.

ولا يزال حفظ السلام أحد أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية في مساعدة البلدان على طريق الانتقال الصعب من النزاع إلى السلام. وقد تحولت هذه الأداة على مر السنين إلى أداة متعددة الأطراف مرنة ومتجاوبة وقادرة على التكيف مع التهديدات والتحديات المعقدة والمتغيرة. وهي أداة فعالة من حيث التكلفة وذات تأثير بالغ.

ونشرت الأمم المتحدة حتى الآن 71 عملية لحفظ السلام، تغطي مجموعة واسعة من المسؤوليات متعددة الأبعاد. لكن الوظيفة الأساسية الأصلية لحفظ السلام، أي رصد وقف إطلاق النار ومراقبته، قد استمرت. وأُنشئت أول بعثتين لهذا الغرض، وهما هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، ولا تزالان تحتفظان بجدواهما حتى يومنا هذا. وأُسندت إلى 6 من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملة حالياً والبالغ عددها 11 بعثة ولاية لرصد وقف إطلاق باعتبارها ولاية رئيسية.

وأدى رصد الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار دوراً حيوياً في الحفاظ على السلام في عدة مناطق اضطراب، مثل جامو وكشمير ومرتفعات الجولان وقبرص ولبنان والصحراء الغربية. ويؤدي حفظة السلام، باعتبارهم مراقبين محايدين، دور آلية إنذار مبكر ورادع للتصعيد. وفي وقت سابق، أنجزت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار في كمبوديا والسلفادور وموزامبيق وليبريا وغواتيمالا وسيراليون ولاياتها بنجاح، مما ساعد تلك البلدان على المضي قدماً نحو سلام دائم. وتلك شهادة قوية على ما يمكن أن يحققه حفظ السلام.

ولجعل الوظيفة الحاسمة لرصد وقف إطلاق النار أكثر فعالية، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية.

أولاً، يمكن تعزيز رصد وقف إطلاق النار بشكل كبير وبتكلفة منخفضة بالاستفادة من التقدم في تكنولوجيات الاستشعار. ويجب إدماج الطائرات المسيّرة والصور الساتلية وغيرها من أدوات وتكنولوجيات الاستشعار عن بعد في البعثات لإتاحة الإلمام الشامل بالحالة في الوقت الحقيقي.

ثانياً، يمكن للشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز جهود حفظ السلام. وتتاح إحدى هذه الفرص في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بتوصية مؤتمر القمة المشترك بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، التي أقرها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بأن تدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهود تحقيق الأمن ورصد وقف إطلاق النار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأمم المتحدة في وضع جيد يتيح لها المساهمة بفعالية في تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة، وذلك بفضل خبرتها الواسعة وحيادها.

ثالثاً، يجب التصدي للمخاطر الناشئة، مثل الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، عن طريق التدريب المتخصص واستراتيجيات التخفيف المتكاملة. وتكتسي قدرة حفظة السلام على التنقل أهمية بالغة. ويجب تزويدهم بوسائل نقل معززة، بما في ذلك طائرات هليكوبتر ومركبات صالحة لجميع التضاريس، للعمل بفعالية وأمان.

رابعاً، يجب تدريب حفظة السلام على التعامل مع تعقيدات اتفاقات وقف إطلاق النار، بما في ذلك فهم الديناميات السياسية والثقافية والاجتماعية المحلية، وبالتالي تمكينهم من التعرف على الديناميات المحلية والاستجابة لها على الوجه الملائم.

أخيراً، يجب ألا تكون المساءلة عن الهجمات على حفظة السلام قابلة للتفاوض. فمنذ بداية هذا العام وحده، قُتل أربعة من حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأربعة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، واثنان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وواحد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واختطفت قوات الدعم السريع 60 من حفظة السلام التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وذلك غير مقبول. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. فحفظة السلام يجسدون الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. والهجمات عليهم هجمات علينا جميعاً.

وفي الحالات التي تقوم فيها بعثات الأمم المتحدة برصد اتفاقات وقف إطلاق النار، تقع مسؤولية خاصة على عاتق جميع الأطراف، بما فيها البلدان المضيفة، عن التقيد الصارم بشروط وقف إطلاق النار. ومن الضروري أيضاً تعاونهم الكامل مع بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك إمكانية الوصول وحرية تنقل البعثات وتيسير عملياتها. كما أن تبادل المعلومات الموثوق بها في الوقت المناسب والإبلاغ الفوري عن انتهاكات وقف إطلاق النار أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة البعثات على مراقبة ودعم وقف إطلاق النار بشكل أكثر فعالية. وينبغي أن يتيح ذلك أيضاً تقديم تقارير دقيقة ومنتظمة إلى المجلس من جميع البعثات الميدانية ذات الصلة – ست بعثات في الوقت الحالي – المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار.

وعلاوة على ذلك، وكما أشار آخرون، فإن من مسؤولية مجلس الأمن مسؤولية ضمان عدم تبديد البيئة التي يوفرها وقف الأعمال العدائية والامتثال لوقف إطلاق النار. ويجب استخدامها بشكل استراتيجي لتعزيز الأهداف السياسية العامة وعمليات السلام، بما في ذلك من خلال المشاركة الدبلوماسية المستمرة ودعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن لضمان تسوية عادلة ودائمة لتلك النزاعات. وينطبق ذلك على جميع الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس، بما في ذلك جامو وكشمير.

لا تزال باكستان تشارك بنشاط في المناقشات حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنستضيف في الأسبوع المقبل اجتماعاً وزارياً تحضيرياً بشأن حفظ السلام، بالشراكة مع جمهورية كوريا، في إسلام أباد. ونحن فخورون أيضاً بتعاوننا مع الدانمرك وجمهورية كوريا، في إطار ثلاثي لإبقاء هذا البرنامج الحيوي في صدارة جدول الأعمال الحيوي خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس.

وأود أن أختتم بالإشادة مرة أخرى بجميع الرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة في بعض أصعب وأخطر مناطق العالم.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأُشيد بفرنسا على تنظيم هذه الجلسة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب بشأن عمليات حفظ السلام. أود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة. كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى الفريق لازارو ساينز، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، والفريق غوميز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على آرائهما القيمة.

وأغتنم هذه الفرصة لتكريم تضحيات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجبهم والتنويه بإرثهم فيما أسدوه من خدمات للناس وسعيهم إلى بناء السلام في جميع أنحاء العالم.

نجتمع اليوم في منعطف حاسم في تطور عمليات حفظ السلام حيث تحظى ست من عمليات السلام الإحدى عشرة الجارية لدينا بولايات لوقف إطلاق النار. وتظهر تجاربها أن الرصد الناجح يتطلب القدرة على التكيف والابتكار والتعاون الإقليمي والإرادة السياسية الثابتة.

لقد تغير مشهد رصد النزاعات بشكل كبير، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي والتحديات الناشئة التي تتطلب حلولاً مبتكرة. وأصبح دور التكنولوجيا في مراقبة وقف إطلاق النار حيوياً بشكل متزايد. وأظهر تطبيق أنظمة مراقبة البنية التحتية عن بُعد وتكنولوجيا "إنترنت الأشياء" كيف يمكننا تعزيز قدراتنا التشغيلية مع تقليل المخاطر التي يتعرض لها أفراد البعثات. ففي لبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أحدث نشر الطائرات المسيرة ثورة في قدرتنا على الحفاظ على الوعي الميداني، ولا سيما في المناطق التي ثبت أن أساليب المراقبة التقليدية فيها غير كافية.

ومع ذلك، لا يمكن أن تكون التكنولوجيا وحدها هي الحل. وتظهر تجربتنا، لا سيما من خلال عمليات اليونيفيل، بموجب القرار 1701 (2006)، أن المراقبة الناجحة لوقف إطلاق النار تتطلب حرية تنقل غير مقيدة وتوازناً دقيقاً بين الحلول التكنولوجية وثقة المجتمع. وتشمل القدرات الأكثر أهمية التي يجب أن ننفذها أنظمة المراقبة المتقدمة، وشبكات الاتصالات الآمنة، وقدرات تحليل البيانات المتطورة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدنا أهمية الجهود الإقليمية المنسقة. وتجسّد المبادرات بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، التي تتماشى مع حملة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2030، كيف يمكن للشراكات الإقليمية أن تعزز مراقبة وقف إطلاق النار.

ويجب علينا أن نضمن أن حفظة السلام لدينا مجهزون لمواجهة التهديدات التقليدية والناشئة، بما في ذلك حملات التضليل الإعلامي التي يمكن أن تقوض عمليات السلام. ويجب أن تكون هذه الجهود مدعومة ببنية تحتية تكنولوجية قوية وأن تظل محايدة تماماً في مهام الرصد والإبلاغ.

وطوال هذا التطور، يجب أن نظل ثابتين في التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي الحياد في أعمالنا، والحياد في تعاملنا مع جميع الأطراف، والشرط الأساسي المتمثل في موافقة الأطراف المتحاربة. وهذه المبادئ ليست قيوداً، بل عوامل تمكين تعزز فعاليتنا وشرعيتنا.

إن الشرعية تتحقق بالشفافية والشمول. ونقترح إطار عمل تشارك فيه الدول المضيفة بنشاط في تحديد عمليات النشر التكنولوجي، وتتلقى فيه السلطات المحلية التدريب المناسب، وتشمل آليات التحقق المشتركة جميع الأطراف. وقد أثبت هذا النهج فعاليته بشكل خاص في مهامنا المستمرة.

إن تعزيز الشراكات أمر بالغ الأهمية لمستقبل مراقبة وقف إطلاق النار. وتُظهر لنا مبادرة الشراكة من أجل التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام، التي أطلقتها المنظمة، الطريق نحو المستقبل. ونؤكد على التعاون القوي مع المنظمات الإقليمية ومقدمي التكنولوجيا والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وبينما

نستعد للاجتماعات الوزارية في برلين، يجب أن نركز على تعزيز هذه المهام الحاسمة من خلال تعزيز القدرات وتعميق الشراكات الإقليمية.

وفي الختام، أؤكد مجدداً أن هدفنا يتجاوز مجرد مراقبة وقف إطلاق النارن إذ نهدف إلى تهيئة الظروف لسلام دائم. وهذا يتطلب الابتكار التكنولوجي والالتزام الثابت بمبادئ حفظ السلام. فمن خلال العمل الجماعي والابتكار الاستراتيجي والتفاني الثابت، يمكننا أن نضمن استمرار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العمل كمنارة أمل للمجتمعات التي تعيش في ظل النزاع.

السيد إكيرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا، وقائدي قوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)، على الإحاطات المفيدة التي قدّموها. وأود، بالنيابة عن المملكة المتحدة، أن أُشيد بالالتزام والتضحيات التي يقدمها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتظل المملكة المتحدة مؤيداً ثابتاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وللمساهمة الفريدة التي تقدمها في السلام والأمن الدوليين.

لقد كان تنفيذ ومراقبة وقف إطلاق النار وظيفة رئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ بدايتها، وتواصل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دعم اتفاقات وقف إطلاق النار بفعالية في جميع أنحاء العالم. ولن تكون الأمم المتحدة دائمًا الهيئة المناسبة لهذا الغرض، ولكنها كذلك في كثير من الحالات، إذ أنها تتمتع بمكانة وشرعية فريدة من نوعها لمراقبة وقف إطلاق النار بفعالية. وقد كان ذلك على مر التاريخ جزءاً مهماً من ولايات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال، في قبرص أو مرتفعات الجولان.

ويجب علينا النظر في كل ولاية على أساس كل حالة على حدة. ونود اليوم أن نتطرق إلى الحاليتين في لبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، نظراً لطبيعة الإحاطات التي سنقدمها اليوم.

في لبنان، رحبت المملكة المتحدة بإعلان الولايات المتحدة عن إجراء محادثات لحل المسائل الرئيسية بين لبنان وإسرائيل. إنها خطوة كبيرة إلى الأمام. ونحث جميع الأطراف على استخدام المحادثات كمسار نحو تأمين السلام والأمن الدائمين لمواطني إسرائيل ولبنان، بدلاً من العودة إلى النزاع. وتقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بدور رئيسي في تهدئة التوترات ومراقبة وقف الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق. وتُرحب المملكة المتحدة بدور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في دعم نشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان، بما يتماشى مع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ومع القرار 1701 (2006). نرحب بخطة التكيف التي وضعتها اليونيفيل ونحثها ل على أن تكون طموحة في تنفيذها.

كما تشجع المملكة المتحدة المجلس على النظر في الشروط التي ينبغي أن تكلف بموجبها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمراقبة وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشجع المملكة المتحدة على وقف فوري للأعمال العدائية والعودة إلى الحوار من خلال عملية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – جماعة شرق أفريقيا، بما يتماشى مع القرار

2773 (2025). وبمجرد الاتفاق على وقف إطلاق النار، نعتقد أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون في وضع جيد لتوفير مراقبة وقف إطلاق النار كجزء من ولايتها. ومع ذلك، يتطلب ذلك أيضًا استعادة حرية تنقل البعثة. وتدين المملكة المتحدة استمرار القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي حدّت من قدرة البعثة على تنفيذ المهام الرئيسية التي كلفها بها المجلس، بما في ذلك حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات.

وأود أن أختم بتعليقين عامين آخرين.

أولاً، إن سلامة وأمن قوات حفظ السلام أمر ضروري لنجاح مراقبة أي اتفاق لوقف إطلاق النار. وتدين المملكة المتحدة جميع الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ثانياً، يمكن للتكنولوجيا المعززة، مثل أنظمة الإنذار المبكر والمراقبة المحسنة، أن تساعد في التخفيف من حدة التهديدات، بما في ذلك التهديدات الناشئة عن المعلومات المضللة والتضليل، مع السماح لقوات حفظ السلام بتنفيذ ولاياتها بأمان. يجب تسخير التكنولوجيا لتحسين كفاءة وفعالية قدرات مراقبة وقف إطلاق النار.

بينما نتطلع إلى الاجتماع الوزاري لحفظ السلام في برلين الشهر المقبل وتعزيز الميثاق من أجل المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/97)، تؤكد المملكة المتحدة من جديد التزامها بتعزيز عمليات حفظ السلام حتى تظل قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها في عالم متغير.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والفريق لاثارو ساينث والفريق غوميز على عروضهم اليوم.

نظراً لحياد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدراتها العسكرية ودورها في دفع عجلة الحلول السياسية، فإنها في وضع جيد للمساهمة في إنجاح عمليات وقف إطلاق النار من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى خلق مساحة للحوار وتعزيز الثقة بين الأطراف السياسية الفاعلة، والأهم من ذلك تجنيب المدنيين المزيد من العنف. وبشكل أساسي، يجب احترام وقف إطلاق النار من قبل الأطراف المتنازعة، بما في ذلك الوكلاء والقوات المتحالفة، وتعزيزه من خلال العمليات السياسية من أجل نجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن أجل أن تحقق البلدان سلاماً دائماً. ونحن نرفض الهجمات على مصداقية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل تلك التي شهدناها في الأشهر الأخيرة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل المسؤولين الروانديين والقوات الرواندية. فهذه الهجمات تقوض الثقة في النتائج التي تتوصل إليها بعثات مراقبة وقف إطلاق النار وتلقي بظلال من الشك على حياديتها.

تسمح قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع التي تتمتع بها العديد من البعثات اليوم بتحسين الكشف عن انتهاكات وقف إطلاق النار. وقد تكون التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي بمثابة أداة تساعد البعثات على التنبؤ بالانتهاكات واستباقها. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه القدرات، يجب على البلدان المضيفة والأطراف المتنازعة تسهيل حرية الحركة الكاملة لبعثات حفظ السلام، بما في ذلك المركبات

الجوية غير المأهولة والأفراد. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن التقارير التي تقدمها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى المجلس تزود الدول الأعضاء برؤية ثاقبة تشتد الحاجة إليها بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار، يجب أن تكون التقارير أكثر دقة في التوقيت وأكثر تحديداً بحيث يمكن تحقيق المساءلة السريعة.

وكما رأينا في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان، يمكن لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون بمثابة مضاعفات للقوة للمبادرات الإقليمية المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال توفير المنصات اللوجستية والدعم الاستخباراتي. وتكون هذه الشراكات أكثر فعالية عندما تستفيد من المزايا النسبية لكل آلية وعندما يتم تمكين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال عمليات سلام أوسع نطاقاً.

أما في لبنان، فتستضيف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) الآلية الخماسية المعززة، التي ترأسها الولايات المتحدة بمشاركة فرنسا، وهي مكلفة بمراقبة جميع عناصر ترتيبات وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان. ومنذ دخولها حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، انخفض مستوى العنف بشكل كبير وسهلت الآلية، بدعم من اليونيفيل، انتشار القوات المسلحة اللبنانية في حوالي 100 موقع جنوب نهر الليطاني، مقارنة بما يقدر بـ 10 مواقع في بداية وقف الأعمال العدائية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف تقدم حركة 23 مارس ورواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وندعم دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الإشراف على وقف إطلاق النار هذا، بالشراكة الوثيقة مع المبادرات الإقليمية، حسب الاقتضاء.

إن التحديات التي نواجهها حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان تؤكد على ضرورة أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة وقدرة على التكيف والتركيز على الحلول السياسية الطويلة الأجل بهدف تحقيق السلام والأمن الدائمين.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشيد بالرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب للتركيز على العنصر العسكري ومراقبة وقف إطلاق النار من جانب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أشكر وكيل الأمين العام جون بيير لاكروا وقادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عملهم الدؤوب وتفانيهم.

منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في عام 1948، ظلت مراقبة وقف إطلاق النار عنصراً أساسياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا وأفريقيا. ومع تطور طبيعة النزاعات وظهور تكنولوجيات جديدة، يجب أن تتكيف المراقبة التقليدية لوقف إطلاق النار وفقاً لذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى النقاط التالية.

أولاً، من خلال تسخير التكنولوجيا بشكل فعال، يمكننا تعزيز قدرات المراقبة وسلامة قوات حفظ السلام بشكل كبير. يؤدي استخدام المركبات الجوية غير المأهولة والذكاء الاصطناعي وصور الأقمار

الصناعية وأجهزة الاستشعار الصوتية إلى زيادة الوعي بالأوضاع السائدة وتسهيل الاستجابة السريعة القائمة على البيانات للانتهاكات المحتملة. فعلى سبيل المثال، توفر الطائرات المسيرة، على سبيل المثال، المراقبة الجوية في الوقت الحقيقي في المناطق التي يتعذر الوصول إليها والمناطق عالية الخطورة، وبالتالي التخفيف من التهديدات التي تهدد سلامة قوات حفظ السلام، بينما يدعم الذكاء الاصطناعي التحليل السريع لمجموعات البيانات المعقدة. وقد ساهمت جمهورية كوريا بنشاط في التحول الرقمي لحفظ السلام، بما في ذلك نشر نظام Unite Aware في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، الذي يدمج البيانات في الوقت الحقيقي لاتخاذ القرار وتنسيق العمليات. بالإضافة إلى ذلك، بدأت كوريا مشروع المعسكر الذكي في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، مما أدى إلى تحسين إدارة القاعدة على المستوى المحلي. وندرك أن نشر التقنيات المتقدمة يتطلب موافقة البلد المضيف. وفي حين أن بعض الحكومات لا تزال تتوخى الحذر، فإن التنسيق الوثيق مع الدول المضيفة والتركيز على المنافع المتبادلة لتلك الابتكارات يمكن أن يساعد في تعزيز التفاهم وحشد الدعم.

ثانياً، إن بناء الثقة في الأجل الطويل بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبلدان المضيفة والسكان المضيفين أمرضروري للتنفيذ الفعال لولايات وقف إطلاق النار. وفي حين أن معظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام غير قادرة على فرض الامتثال لوقف إطلاق النار، إلا أنها مكلفة بمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها. لذلك من الضروري أن تحترم الدول المضيفة حرية حركة البعثات احتراماً كاملاً لضمان التنفيذ الفعال لولاياتها. وغني عن القول أن التهديدات والهجمات ضد قوات حفظ السلام، كما رأيناها ضد اليونيفيل وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير مقبولة ويجب إدانتها بشكل لا لبس فيه.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تتواصل بعثات حفظ السلام مع المجتمعات المحلية للحفاظ على موافقة البلد المضيف. وقد كان لتدابير بناء الثقة في الميدان، مثل الدوريات المشتركة بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية والتوعية المجتمعية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في منطقة الفصل، دور فعال. وبالمثل، يشارك حفظة السلام الكوريون في اليونيفيل وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مبادرات توعية مع المجتمع المحلي، تتراوح بين المساعدة الطبية والدعم الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مكافحة المعلومات المغلوطة والمضللة أمر حيوي بشكل متزايد للحفاظ على ثقة الجمهور، كما هو الحال في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً، تعتبر الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ضرورية لتنفيذ ولاية مراقبة وقف إطلاق النار وما يتصل بذلك من تدريب وبناء قدرات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتوضح تجربة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تقديم المشورة الفنية وتبادل المعلومات مع قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال مركز العمليات المشتركة، أهمية التعاون والتكامل مع المنظمات الإقليمية. وقد أثبت هذا التعاون فائدته في تعزيز القدرات التشغيلية لكل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت كوريا تدريباً متخصصاً، بما في ذلك على

مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، للبلدان المساهمة بقوات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من خلال برنامج الشراكة الثلاثية بين كوريا والرابطة والأمم المتحدة. كما عقدنا اجتماعاً في آب/أغسطس 2024 بصفتنا رئيساً للفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لاستكشاف الشراكات مع المنظمات الإقليمية، لا سيما في سياق عمليات انتقال البعثات في أفريقيا. وما زلنا ملتزمين بالمضي قدماً في هذه المناقشات من خلال الفريق العامل.

وستشارك كوريا في استضافة الاجتماع التحضيري الثالث للاجتماع الوزاري لحفظ السلام مع باكستان الأسبوع المقبل في إسلام آباد، مع التركيز على دور التكنولوجيا والشراكات في مستقبل عمليات السلام. ونتطلع إلى مواصلة حوارنا في الاجتماع، والبناء على مناقشات اليوم القيّمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر وكيل الأمين العام، السيد جان – بيير لاكروا، والفريق أوليسيس دي مسكيتا غوميز، والفريق أوليدو لاثارو ساينث على إحاطاتهم المفصلة والمفيدة للغاية.

يحكم الناس على الأمم المتحدة أولاً وقبل كل شيء على قدرتها على حفظ السلام. إن الزيادة في عدد النزاعات والصعوبات المتزايدة في استعادة السلام تذكرنا بالطبيعة الصعبة والملحة لهذه المهمة. ويجب أن يعمل مجلس الأمن والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات، والتي نعرب لها عن تقديرنا ودعمنا الفعال، معاً في هذه المهمة. وقد اجتمع المجلس قبل أسبوعين لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن حفظ السلام نظمتها الرئاسة الدانمركية (انظر S/PV.9884). وأوضح النقاش الحاجة إلى تكييف عمليات حفظ السلام مع التحديات المعاصرة. وأود أن أؤكد في بياني اليوم على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب على عمليات حفظ السلام أن تفي بولايتها من خلال التكيف مع القيود المفروضة في الميدان ومع الواقع السياسي المتغير. وتشكل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالين معبّرين في هذا الصدد. تواجه كلتا البعثتين أزمات خطيرة وتبحثان عن سبل لمواصلة عملهما من أجل السلام في ظل ظروف صعبة للغاية. ويجب أن نواصل جهودنا لتحسين أمن قوات حفظ السلام وضمان امتلاكها للقدرات اللازمة لتنفيذ الولايات التي أناطها المجلس بها. وأود، على وجه الخصوص، أن أشيد بأداء الأفراد النظاميين. تدعم فرنسا تطوير نظم تقييم الأداء لتحسين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي المتكامل والمساهمة في التنفيذ الفعال والشامل للولايات.

ثانياً، تتمتع عمليات حفظ السلام بسجل حافل بالإنجازات في دعم وقف إطلاق النار. لقد تم الالتزام بعمليات وقف إطلاق النار منذ أكثر من 75 عاماً، وهي مهمة لا تزال ذات صلة – فأكثر من نصف العمليات الجارية تؤدي هذا الدور. ويجب على المجلس ألا يتردد في استخدام وقف إطلاق النار عندما يكون هناك وضع معين يفسح المجال لذلك، في أي مكان في العالم، لأنه يمتلك الدراية والشرعية للقيام بذلك. وبمجرد صدور التكليف، يجب أن تُمنح العمليات الفسحة اللازمة لقادة القوات حتى يتمكنوا من إجراء التعديلات التي يرونها ضرورية بما يتماشى مع التغيرات في الوضع المحلي. لذلك تعمل القوة المؤقتة في لبنان على تعزيز وضعها وحضورها وصورتها في سياق اتفاق وقف الأعمال العدائية في تشرين الثاني/

نوفمبر 2024. ومن الضروري مواصلة هذا العمل وتسريعه وتضخيمه. فلندعم تلك الجهود، التي تضطلع فرنسا بدورها فيها، لتشجيع الزخم الإيجابي الذي بدأ منذ التوصل إلى الاتفاق بهدف التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وكما هو مذكور في القرار 2773 (2025)، فإن مسألة دور البعثة في الإشراف على وقف إطلاق النار وتنفيذه ستطرح في حال توصل الأطراف إلى اتفاق، في سياق الجهود الإقليمية والدولية الجارية. وأكدت الإحاطة التي قدمها الفريق غوميز أن لدى قواته جميع القدرات اللازمة للتكيف بسرعة في هذا الصدد، وفقاً للاحتياجات.

ومع ذلك – وهذه هي نقطتي الثالثة – يجب أن تتمتع البعثات بالقدرات الحديثة اللازمة لتنفيذ ولاياتها. ولرصد الامتثال لوقف إطلاق النار بفعالية، يجب أن يكون تحت تصرف القوات المنتشرة أدوات عالية الأداء، باستخدام تقنيات جديدة لاسترجاع المعلومات والاستحصال على صور عالية الوضوح، وكذلك قدرات الرؤية الليلية، مثل أحدث جيل من الطائرات المسيّرة والكاميرات الثابتة. وهذا أبعد ما يكون عن كونه مسألة ثانوية – بل هو أمر في غاية الأهمية، لأن القوة من دون موارد هي قوة متناقصة. وهذا يعني أنه يجب تخصيص موارد مالية كافية لهم، ويجب وضع برامج تدريب مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُسمح لقوات حفظ السلام باستخدام تلك القدرات الجديدة الهامة، وهو ما لا يحدث دائماً. ويجب تعميق التعاون بين الدول المضيفة والعمليات والمجلس من أجل التغلب على التردد وإزالة العقبات القائمة والعمل بشكل وثيق لخدمة الأهداف السياسية المشتركة. وسيتيح لنا مؤتمر برلين الوزاري الذي سيعقد الشهر المقبل، من خلال عمليته التحضيرية في إسلام آباد، معالجة هذه القضايا التي تعتبر حاسمة لمستقبل حفظ السلام.

في الختام، أود أن أشيد، باسم فرنسا، بالعمل الرائع الذي يقوم به حفظة السلام المنتشرين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع عمليات حفظ السلام التي صدر بها تكليف من المجلس، وأود أن أشيد بالعمل الرائع الذي يقوم به حفظة السلام الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم أو أصيبوا بجروح خطيرة أثناء خدمتهم في الأمم المتحدة، وأن أذكّر بالحاجة الملحة إلى احترام أصحاب الخوذ الزرق وجميع العاملين في المجال الإنساني.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وعليه، يبقى علي أن أشكر وكيل الأمين العام وقادة القوات على توضيحاتهم وأن أؤكد لهم دعمنا للمهام التي يتولون مسؤوليتها.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.